ابـن الـنـديـم لـلـنـشـر والـتـوزيـع دار الـروافـد الـثـقـافـيـة ـ نـاشـرون

جــون بتــارد

إبستمولوجيا الاختلاف الديني

الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، والالتزام الديني

نقله إلى العربية وقدم له

محمد سيد سلامة





العنوان الأصلي للكتاب

Disagreement, Deference, and Religious Commitment

JOHN PITTARD

إبستمولوجيا الاختلاف الديني

الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، والالتزام الديني

جون بتارد

الطبعة الأولى، 2025

عدد الصفحات: 440

القياس: 17 × 24

الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-226-7

الإيداع القانوني: السداسي الأول/2025

ابن النديم للنشر والتوزيع

وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر

ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد

تلفاكس: 88 97 25 41 213+

خلـــوي: 03 76 20 661 213+

Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

الإمارات العربية المتحدة – مركز الأعمال

مدينة الشارقة للنشر – المنطقة الحرة

خلوي: 28 28 69 3 961+

Email: rw.culture@yahoo.com

info@dar-rawafed.com

www.dar-rawafed.com

توزيع: **دار الروافد الثقافية – ناشرون**

هاتف: 37 04 74 1 961+

ص.ب. 113/6058

بيروت–لبنان

مقدّمة المترجم

الدارج في الإبستمولوجيا التقليدية أو السائدة أن تصوّر الحالات الاعتقادية على أنها علاقات ثنائية تربط بين المعتقِد والقضايا، فالإنسان إما أنه يعتقد بالقضية أو لا يعتقد بها، وكأن الاعتقاد حالة واحدة لا تتدرج، إما أن يوجد أو لا يوجد. وبحسب هذا النموذج، تُمثّل اعتقادات الإنسان بطائفة القضايا التي يصدقها في الوقت الآني، وتُفسّر كل أنواع الاعتقاد على مقتضى هذا التصور الثنائي، فيفسر تكذيب القضية المعينة على أنه الاعتقاد بسلب صدقها، ويفسّر الاعتقاد الشرطي على أنه الاعتقاد بالقضية الشرطية المقابلة «إذا كانت ق فإن ص»، ويفسّر تعليق الحكم في القضية على أنه الاعتقاد بعدم ثبوت صدق القضية وعدم ثبوت سلبه.

غير أن الواقع الاعتقادي الإنساني أعقد وأوسع من أن يختزل في هذا النموذج الثنائي، فكل إنسان يستشعر من نفسه تفاوتًا في قوة تصديقه وثقته في معتقداته، فبعض المعتقدات أقوى من بعض. وأحوال النفوس لا تنضبط وهي في تبدل وتغيير مستمر ويتأثر الاعتقاد بذلك بحسب ما يعرض للنفس من أحوال تتعلق بالاعتقاد في الزمان المعين[1]، فالدليل يكون غير ظاهر ثم يتضح شيئا

(1) الحالات العقلية المتعلقة بالقضايا أعم من أن تنحصر في الأحوال الاعتقادية، فمن أحوال النفس التمني والخوف والحب إلى غير ذلك، فالقضية القائلة: «تسعى الدولة إلى زيادة الأراضي الخضراء هذا العام»، قد تتعلق بها أحوال كثيرة، فربما تحب هذه القضية أو ترغب فيها أو تأمل في تحققها أو تؤيدها الخ، ولا يهتم الإبستمولوجيون إلا بالأحوال المتعلقة بتقويم القضايا باعتبارها تمثيلًا لحقيقة العالم، وهذا هو الاعتقاد. فالاعتقاد في القضايا مثل: الشمس موجودة، والصبار مر المذاق، والأزهر جامعة عريقة، إنما تصف كيف يتصور الإنسان المعتقِد هذه الأجزاء من العالم. وتنقسم الأحوال الاعتقادية doxastic

فشيئا، ومع كل لحظة اتّضاح تتعدل ثقتك في المعتقد بمقتضى ما يتبين. فلو أنك كنت في بيتك في نهاية فصل الربيع وبداية فصل الصيف مثلًا وقال لك أخوك وقد دخل البيت من قريب: إن درجة الحرارة في الخارج منخفضة جدًا. وأنت تعلم أن العادة في ذلك الوقت من العام أن تكون درجة الحرارة معتدلة، وتعلم أن أخاك حساس للبرودة وأنه يخبر **أحيانًا** عن درجة حرارة منخفضه والحال أنها معتدلة، ولكن الغالب على حاله أنه يصيب الحكم، وعليه فإن الدليل الناتج عن خبره أتى **بثقة** أو **بتصديق** في القضية القائلة: «الحرارة في الخارج منخفضة جدًا» فوق الشك بقليل (باعتبار درجة الحرارة المعتادة في الوقت الذي أخبر فيه وباعتبار أنه قد أخطأ فيما سبق) فإذا اتفق بعد ذلك أن أحدًا في بيتك فتح نافذة برهة من الزمن فأحسست بشيء من البرودة، ازداد **تصديقك** أو **ثقتك** في المعتقد بحسب ما شعرت به، فإذا نظرت بعد ذلك إلى درجات الحرارة في الهاتف وقرأت أنها بالفعل منخفضة جدًا على غير العادة ازدادت ثقتك فإذا خرجت وأحسست درجة البرودة بنفسك كنت على ثقة مطلقة في صدق القضية. والغالب أن المعتقدات تتعلق بها شواهد وأدلة متشعبة متفاوتة في القوة والدلالة، وقد يكون منها ما يميل إلى إثبات الصدق ومنها ما يميل إلى التكذيب بالنسبة إلى نفس القضية، ومن جملة ذلك تتعيّن الثقة في المعتقد المعين فتزيد وتنقص بحسب تجدد أحوال هذه الشواهد، ولذلك قد يكون للمعتقد الواحد أحوال اعتقادية مختلفة في الأزمنة المختلفة. ومعلوم أن درجة الثقة في المعتقد تؤثر على العمل، فالإرادات تقوم على التصورات السابقة. وتأمل مرة أخرى المثال السابق، إذا كنت قد نويت الخروج من المنزل، ثم تلقيت أخبارًا من جهات متفاوتة في قوة مصداقيتها بأمر انخفاض الحرارة، فتكوّن بمجموعها ثقة في محتوى الخبر بلغت حدًا معينًا threshold يكفي لتحفيز التصرف بمقتضى الخبر،

---

attitudes في الإبستمولوجيا التقليدية traditional epistemology أو الإبستمولوجيا السائدة mainstream epistemology (ويطلق عليها كذلك الإبستمولوجيا الثنائية binary epistemology لأنها لا تقرّ إلا بحالتين للاعتقاد: إما موجود أو غير موجود) إلى: الاعتقاد، وعدم الاعتقاد، والتوقف عن الحكم.

فحينئذ ستجد نفسك تتخذ التدابير العملية اللازمة المناسبة لذلك، كأن تلبس الملابس الثقيلة أو تلغي الخروج من المنزل حتى تنقضي هذه الحالة الطقسية الاستثنائية. وفي النموذج الثنائي للاعتقاد تغيب هذه التفاصيل لتفاوت درجات الثقة في المعتقد وما تقتضيه من آثار عملية. ولذلك ذهبت طائفة من الإبستمولوجيين إلى اعتبار درجات الاعتقاد، وتمثيلها بدوال احتمال ذاتية subjective probability function، وعبّروا عن درجاتها **بالتصديق أو الثقة**، وأعطوا درجات التصديق قيمًا محددة تنحصر بين الصفر والواحد، فإذا كانت قيمة التصديق 0 دل ذلك على اعتقاد البطلان الصريح للقضية وإذا كانت قيمة التصديق 1 دل ذلك على أعلى درجات التصديق وهو اليقين، والغالب على معتقداتنا أنها تقع بين الصفر والواحد، وقليل منها ما يبلغ الواحد الصحيح أو الصفر الصريح.

وفي الإبستمولوجيا المعاصرة، يطلق على هذا الفرع الذي ينتهج نهج تفحص الدرجات الدقيقة للأحوال الاعتقادية fine-grained range of doxastic attitudes= الإبستمولوجيا الصورية، ويقابل هذا النهج، النهج التقليدي الذي يتصور أحوال الاعتقاد إجمالًا coarse-grained range of doxastic attitudes[2].

الإبستمولوجيا الصورة

الإبستمولوجيا الصورية Formal Epistemology فرع حديث نسبيًا من الفلسفة التحليلية تسعى إلى نمذجة معايير العقلانية للتصديقات وتحقيق المسائل الإبستمولوجية التقليدية والمعاصرة تحقيقًا دقيقًا محكمًا باستعمال مناهج تجريدية

(2) وفي الإبستمولوجيا الصورية أيضا من سلك مسلك التصور الإجمالي بمنهج صوري formal model of coarse-grained mental states وتجد ذلك في أعمال كارلوس ألتشورن Carlos Alchourrón وبيتر جاردفنورس Peter Gärdenfors وديفيد ماكنسون David Makinson. والنوع الذي نقصده بالإبستمولوجيا الصورية في هذه المقدمة هو النوع التفصيلي وهو الأشهر والذي سار عليه مؤلف هذا الكتاب الذي نقدم له.

(صورية) كالمنطق والرياضيات (لاسيما حساب الاحتمالات). وظهر هذا الفرع الفلسفي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي[3]، وتنامى حتى صار له الآن في الجامعات الغربية أقسامه وأساتذته. ولا ريب أن استعمال المنطق ليس جديدًا في الإبستمولوجيا، فما زال الإبستمولوجيون يستعملون المنطق في حججهم، غير أن الجديد هنا استعمال نوع خاص من المنطق، وهو المنطق الحديث الذي أسسه جوتلوب فريجه وبرتراند راسل وغيرهما من الرياضيين في مستهل القرن الماضي، والذي استمر تطويره إلى السبعينيات من القرن الماضي 1970. فلقد كان لأعمال المنطقي والفيلسوف الأمريكي سول كريبكي (1940 – 2022) Saul Kripke أثر عظيم في إحداث التطويرات اللغوية في المنطق الجِهوي modal logic الذي تأتى به استعمال المنطق لتحليل المفاهيم الإبستمولوجية، وساهم ياكو هنتكا Jaakko Hintikka بكتابه الرائد المعرفة والاعتقاد Knowledge and Belief الصادر سنة (1962) في تأسس إبستمولوجيا الجِهة التي تشتغل بتحليل المعرفة والتبرير وما يرتبط بذلك من مفاهيم بالرجوع إلى العوالم الممكنة بالفعل والقوة. ومع ذلك فإن أكثر التطورات التي أحدثت بعد ذلك تنتمي إلى التيار السائد في الإبستمولوجيا، لا إلى الإبستمولوجيا الصورية. وأما المشتغلون بالإبستمولوجيا الصورية فقد غلب عليهم التعويل على نظريات الاحتمال أكثر من التعويل على المنطق المعرفي. ولعل ذلك يرجع إلى أن نظرية الاحتمالات تقدم أداة نمذجة أكثر مرونة وتنوعًا في الاستعمال من المنطق المعرفي، كما أن نظرية الاحتمالات أدق في فهم كيفية ارتباط البشر إدراكيًا بالعالم، فهي تقوم على فكرة أن الفهم السليم لعلاقة العالم بالإدراك البشري يتطلب الأخذ في الاعتبار أن تفكيرنا واستدلالاتنا لا يؤديان إلى اليقين غالبًا ولكن إلى أحوال متدرجة متفاوتة من الثقة أو التصديق.

وترجع أصول نظرية الاحتمالات إلى أعمال بليز باسكال و Blaise Pascal

(3) قال الفيلسوفان إيجور دوفن Igor Douven وجونا شوباخ Jonah N. Schupbach لا نعلم ذكرا لمصطلح الإبستمولوجيا الصورية في الكتابات الفلسفية قبل سنة 1990.

كريستيان هايجنز Christiaan Huygens وجاكوب بيرنولي Jacob Bernoulli وتوماس بايز Thomas Bayes، وقد مرت بمراحل تطوير إلى أن استقرت في هيئتها المعاصرة على يد أندري كولموجوروف Andrey Kolmogorov وبرونو دي فينيتي Bruno de Finetti.

الإبستمولوجيا البايزية

يقع النهج البايزي Bayesian approach في قلب الإبستمولوجيا الصورية، ويطلق على هذا النهج في بعض المراجع subjective probability والإبستمولوجيا البايزية Bayesian epistemology، ويقوم على أن الاعتقادات ذات درجات متفاوتة يمكن تمثيلها بأرقام تخضع لأساسيات الاحتمالات، وتُوضع بحسب ذلك شروط عقلانية التصديقات، وكيف ترتبط التصديقات الشرطية بغير الشرطية، وكيف تتعدل التصديقات بعد معرفة أدلة جديدة. وفي الجملة، فغاية البايزية وضع معايير مثالية للعقلانية. وبطبيعة الحال لا يمكن للبشر عمليًا تطبيق هذه المعايير المثالية بتمامها، وهذا أمر يقرّ به أنصار البايزية، غير أنهم يرون أن القصد من هذه المعايير أن تكون مثالًا نسعى إلى الاقتراب منه قدر المستطاع لا إلى تطبيقه بتمامه لتعذره.

وتقوم الإبستمولوجيا البايزية على فرضيتين أساسيتين: الأولى: إمكان تمثيل تصديقات الناس على هيئة أرقام دقيقة تتفاوت بين الصفر والواحد. ومن الممكن أن نتخيّل أن اليقين على هذا التصور شيء قابل لأن يتكون تدريجيًا، فإذا كانت قيمة التصديق 0 دل ذلك على الانتفاء التام لليقين، وإذا كانت قيمة التصديق 0.25 مثلًا دل ذلك على أن قوة تصديقك تعادل 25% من اليقين، وإن شئت قلت: إنك متأكد بنسبة 25% من صحة القضية، وإذا كانت قيمة التصديق 0.8 فذلك يعني أن قوة تصديقك تعادل 80% من درجة اليقين وهكذا، فإذا ارتقى التصديق إلى 1 دل ذلك على اليقين الكامل. واعلم أن الإبستمولوجيين البايزيين لا يقصدون بذلك وجوب أن تتحول التصديقات في أذهان الناس إلى أرقام، فهذا مطلب متعذر وبعيد عن طبيعة التصديقات في واقع الأمر، لكن

المقصود قابلية تمثيل التصديقات على هيئة أرقام حتى يتأتى قياس درجاتها كمًّا بقوانين الاحتمال.

والفرضية الثانية التي تقوم عليها الإبستمولوجيا البايزية موافقة التصديقات لبدهيات الاحتمال probability axioms باعتباره شرطًا يضاف إلى شروط أخرى للعقلانية. فالبايزيون ينظرون إلى التصديقات العقلانية على أنها احتمالات ينطبق عليها قوانين الاحتمال البدهية. ولبيان هذه البدهيات، قدّر أن (س) و(ص) قضايا و(م) تمثل مجموعة المعتقدات لفاعل معرفي معيّن. فإذا علم ذلك، فإن درجات الاعتقاد يجب أن تتوافق مع بدهيات كولموجوروف التالية:

1 - انتفاء السلب Nonnegativity: ح (س) ⩾ 0 لكل س في م[4].

وذلك يعني أن كل الاعتقادات يجب أن يكون لها تصديق مساوي للصفر أو أكبر فلا يوجد تصديق قيمته دون الصفر

2 - التنسيب الأحادي Normalization: ح (ش) = 1 لكل شرطية منفصلة حقيقية ش (أو طوطولوجيا[5]) في م

وذلك يعني أن القضايا الشرطية المنفصلة الحقيقية صادقة أبدا استنادًا إلى مبدأ عدم التناقض وعليه تكون قيمتها 1 ولذلك يجب أن أكون متأكدًا بنسبة 100 % من أن السماء إما أنها تمطر الآن أو لا تمطر الآن.

3 - الجمع المحدود Finite additivity: ح (س أو ص) = ح (س) + ح (ص)، لكل س وص في م، حيث س وص لا يصدقان معًا.

وهذه القاعدة التي تعطي لنظرية الاحتمالات قوتها. إذ يلزم عنها الربط بين درجات الاعتقاد وفرض بنية على المعتقدات. تنص القاعدة على أنه إذا كان

---

(4) يرمز الحرف ح إلى الاحتمال، وتقرأ المعادلة هكذا: دالة احتمال القضية س أكبر من أو يساوي الصفر إلخ.

(5) المقصود بالطوطولوجيا tautology في هذا السياق القضايا الشرطية المنفصلة الحقيقية الصادقة أبدًا، مثل قولك: الشمس موجودة أو غير موجودة، الشجر أخضر أو غير أخضر، ومثل هذه القضايا التي تصدق على أي حال.

الفاعل المعرفي يعتقد أن س وص لا يصدقان معًا فإن درجة اعتقاده بأن إما س أو ص صادقة تساوي مجموع احتماله بأن س صادقة واحتماله بأن ص صادقة. فإذا كان يعتقد أن الطقس لا يمكن أن يكون مشمسًا وغائما في ذات الوقت وكانت درجة اعتقاده في كل واحدة منهما 0.4 فإن درجة اعتقاده بأن الطقس إما يكون مشمسا أو غائمًا هي 0.4 + 0.4 = 0.8.

ومن الشروط المضافة كذلك شرط يتعلق بكيفية تعديل المعتقدات عند ظهور أدلة جديدة، ويسمى مبدأ التعديل الشرطي conditionalization وينص على وجوب أن يكون اعتقاد الفاعل المعرفي بعد علمه بالدليل د مساوية لاعتقاده السابق على العلم بالدليل بشرط هذا الدليل. وبعبارة أخرى، إذا كان لك تصديق معين للاعتقاد ع وقد علمت أن هذا التصديق يرتفع بدرجة معينة إذا صح الدليل ص ثم علمت صحة ص، فيجب عليك حينئذ إذا كنت عقلانيًا أن يكون اعتقاد الجديد في ع = اعتقاد القديم في ع بشرط ص، أي ت$_{\text{جديد}}$ (ع) = ت$_{\text{قديم}}$ (ع | د). حيث ت (ع) هي دالة تصديق ع. والغرض من هذا المبدأ الوقوف على ما تفضي إليه الأدلة وعدم الوقوع في التحيزات الباطلة.

ومن القواعد التي تضاف كذلك مبدأ الانعكاس the reflection principle وينص على أن معتقداتك يجب أن تتطابق مع ما ترى أنك ستعتقده في المستقبل. وإن شئت قلت: هو مبدأ ينص على أن التغييرات في درجة الثقة بقضية معينة لا ينبغي أن تكون متوقعة. وذلك على فرض أنك ستكون في المستقبل عقلانيًا ولن تفقد دليلًا مما هو معك الآن. فلو أن قرأت في نشرة الأخبار أن الطقس غدًا سيكون باردًا فعليك أن تعتقد الآن أن الطقس غدًا سيكون باردًا. لو أنك وضعت كوبًا من الماء في الثلاجة وتعلم أنك إذا فتحت الثلاجة في المستقبل (بعد خمس دقائق من الآن مثلًا) فستجد كوب الماء مكانه، والأدلة على ذلك أنك تعيش في البيت وحدك ولم يدخل أحد البيت ليغير ما هو كائن، وما من احتمال أن يأتي أحد إلخ، إذا كان ذلك كذلك فيجب أن تعتقد **الآن** أنك إذا فتحت الثلاجة بعد خمس دقائق من الآن فستجد كوب الماء في مكانه الذي وضعت. ويصاغ هذا المبدأ تجريديًا كما يلي:

لأي ادعاء ق، حيث ص رقم حقيقي ∋ [0، 1]، و(ز$_1$، ز$_2$) أزمنة حيث ز$_1$ سابق على ز$_2$، فإن العقلانية تشترط أن تكون دالة التصديق كما يلي:

ت$_{ز1}$ (ق | ت$_{ز2}$ (ق) = ص) = ص

وذلك يعني أن دالة تصديق ق في الزمن ز$_1$ (بشرط أن تكون دالة تصديق ق في الزمن ز$_2$ مساوية لـ ص) = ص. وينبه على أن مبدأ الانعكاس وإن كان يبدوا وكأنه يربط بين معتقدات في زمنين مختلفين فهو ليس كذلك في الواقع. إنما يربط بين معتقدات في زمن ز$_1$ ومعتقدات الشخص عن معتقداته في زمن لاحق ز$_2$. ولا يقول المبدأ شيئًا عما سيعتقد به ذلك الشخص بالفعل في الزمن ز$_2$[6].

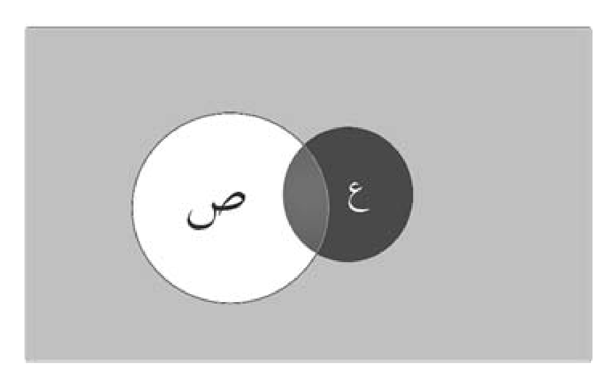
وإليك هذا المثال الذي يبين كيف يمكن معاملة التصديقات معاملة الاحتمالات، معاملة تجريدية، وفي المثال حساب للتصديق الشرطي بالاستعانة بمخطط فين Venn diagram.

لنفترض أن المستطيل يمثّل نطاق القضايا التي يراها الشخص س ممكنة[7]، وأن من ضمن القضايا الممكنة عند س: (ص) و(ع).

---

(6) ومن الشروط التي تضاف كذلك مبدأ التفرد Uniqueness Principle (وسيأتي الكلام عليه قريبًا) ومبدأ تعديل جيفري الشرطي Jeffrey Conditionalization وغير ذلك. واعلم أن هذه المبادئ لا تخبر عن الواقع الاعتقادي للفاعل، وإنما عن الكيفية الأمثل للتصرف مع المعتقدات.

(7) المراد هنا الإمكان المعرفي epistemic possibility أي الممكن كما يراه س وليس الممكن المنطقي: الممكن في نفس الأمر.



مخطط فين Venn diagram

وتدل المساحات المختلفة على تفاوت احتمالات الصدق. فمعنى أن مساحة ص أكبر من مساحة ع، أن الفاعل المعرفي س يرى احتمال صدق ص أكثر من ع، والمساحة التي تتداخل فيها ص وع تعبّر عن احتمال أن يصدقا معًا، والمساحة التي لا تتدخل فيها ص وع تعبّر عن احتمالات أن تصدق إحداهما دون الأخرى، ولو كانا لا يتداخلان البتة لدل ذلك على أن س يرى استحالة احتمال صدقهما معًا، ولو انطبقا على بعضهما لدل ذلك على أن س يرى أن صدق ص يستلزم صدق ع بالضرورة.

ولأن الفرض أن القضيتين في نطاق القضايا الممكنة بالنسبة إلى س في الزمن المعين ز فإن التعبير عن دالة تصديق ص ودالة تصديق ع في الزمن ز يكون كالتالي:

ت$_{ز}$ (ص) > 0، ت$_{ز}$ (ع) > 0

ولو كانت ت$_{ز}$ (ص) = 0 لدل ذلك على استحالتها ولما داخلت مستطيل المعتقدات الممكنة لـ س وكذلك الحال مع ع، فلو كانت ت$_{ز}$ (ع) = 0 لدل ذلك على استحالتها.

ولنقل إن ع تمثل القضية القائلة: «سيكون الهواء باردًا غدًا»، وقيمة دالة تصديقها: ت (ع) = 0.3 (أي إن احتمال صدق ع عند س ضعيف)، وإن ص تمثل القضية القائلة: «ستمطر السماء غدًا» وقيمة دالة تصديقها: ت (ص) = 0.56 (أي أن احتمال صدق هذه القضية عند س فوق الشك بقليل).

والآن إذا أردنا أن نعرف قيمة التصديق الشرطي (ع بشرط ص) والذي يكتب هكذا (ع|ص)، أي احتمالية أن يكون الهواء باردًا غدًا في حالة كان نزول المطر أمرًا محققًا، هنا ينصرف النظر إلى الدائرة ص التي ضمنّا تحقيقها، ثم ننظر في ص لنحسب كم هي نسبة مساحة ع من مساحة الدائرة ص؟ ذلك يعني أننا نريد أن نعرف تقدير نسبة المساحة المتداخلة بين ص وع (التي تعبر عن مقدار الحالات الممكنة التي يكون فيها ص وع صادقتان معًا) إلى كامل مساحة ص، التي تعبر عن تمام الاحتمال لصدق ص.

ويمكن معاملة هذا التصديق الشرطي معاملة الاحتمال الشرطي ليكون حسابه كما يلي:

ت (ع|ص) = $\frac{\text{ت(ع} \cap \text{س)}}{\text{ت(س)}}$ ، حيث (ص ∩ ع) هو احتمالية حدوث ع وص في نفس الوقت، أي تعبّر عن نسبة احتمال سقوط المطر وأن يكون الجو باردًا في نفس الوقت، وتمثّلها في مخطط فين المساحة المتداخلة بين ع وص، وتكتب أحيانًا (ع & ص)، و(ع و ص). وما عدا ذلك من مساحة ص فيعبر عن سقوط المطر دون أن يكون الهواء باردًا، وما عدا المساحة المشتركة من ع فيعبر عن برودة الهواء من غير نزول المطر.

فإذا كانت (ع ∩ ص) = 0.2، وطبقنا معادلة الاحتمال الشرطي فإن:

ت (ع|ص) = $0.35 = \frac{0.2}{0.56} = 0.35$

وذلك يعني أن قيمة تصديق ع (أي أن يكون الهواء باردًا غدًا) ترتفع من 0.3 (وهي قيمة ع غير المشروطة) إلى 0.35 بشرط صحة ص.

وإذا أردنا أن نعيّن مقدار التصديق الشرطي لـ ع بشرط ص ولم نكن نعلم بمقدار احتمال (ع ∩ ص) فمن الممكن استعمال معادلة نظرية بايز

ت (ع|ص) = ت (ع) $\frac{\text{ت(ص|ع)}}{\text{ت(ص)}}$

ويطلق على ت (ع) في هذه المعادلة الدالة القبلية وتعبر عن الاحتمالية غير الشرطية لـ ع (أي ع لا بشرط شيء)

ويطلق على حاصل قسمة $\frac{ت(ص|ع)}{ت(ص)}$ المضروب لأنه يضرب في ت (ع)

فإذا كان المضروب قيمته 1 مثلًا فذلك يعني أن ت (ع|ص) = ت (ع)

وإذا كان أقل من 1 فذلك يعني أن ت (ع|ص) < ت (ع)

وإذا كان أكثر من 1 فذلك يعني أن ت (ع|ص) > ت (ع) أي أن ص يعدّ دليلًا مؤكدًا لـ ع، فيزداد احتمال صدق ع إذا صدقت ص (ولو قليلًا كما في المثال السابق) مقارنة بما إذا كانت ع وحدها، وتسمى هذه الحالة حالة تأكيد confirmation. والتأكيد هو أن يزيد دليل من درجة تصديق القضية أو يجعلها أرجح ولو قليلًا، فلا يلزم أن ينتج عن التأكيد اليقين في القضية، بل قد يأتي التأكيد بزيادة طفيفة في التصديق كما هو الحال في المثال السابق. وإغفال ذلك قد يؤدي لأخطاء كبيرة. ومن الأمثلة المشهورة التي تبين ذلك مثال التحليل الطبي:

تخيل أنك أجريت تحليلًا طبيًا للكشف الدوري عن الإصابة بمرض نادر، وكانت دقة التحليل الطبي في نتائجه نسبتها 99 % بحيث إنك إذا كنت مصابًا بالمرض، فإن نتيجة التحليل الطبي ستأتي إيجابية بنسبة 99 % من المرات. وإذا لم تكن مصابًا بالمرض، فإن نتيجة التحليل الطبي ستأتي سلبية بنسبة 99 % من المرات. وكانت نسبة الأشخاص في المجتمع الذين يعانون هذا المرض = 0.0001 فقط، فما هي احتمالية أن تكون مصابًا بالمرض إذا جاءت نتيجة التحاليل إيجابية؟

قد تظن أنك تعرف الإجابة لأول وهلة وتقول: احتمالية الإصابة بالمرض إذا كانت نتيجة التحليل إيجابية هي 99%، وهكذا يظن أغلب الناس، غير أن هذا غير صحيح. فإذا حسبت حساب الاحتمالات لتصديقك في هذه المسألة

فستكون قيمة التصديق العقلاني بأنك مصاب بالمرض أقل من 1%، وبيان ذلك كما يلي:

لنقل إن:

م = أنت مصاب بالمرض. مَ= أنت لست مصابًا بالمرض. **ج** = نتيجة التحليل إيجابية، وكانت:

ت (ج|مَ) = 0.01

ت (ج|م)= 0.99

ت (م)= 0.0001

وعليه فإن ت (مَ) = 0.9999

فما هي احتمالية أن تكون مصابًا بالمرض إذا جاءت نتيجة التحاليل إيجابية، أي ما هي ت (م|ج)؟

تنص نظرية بايز على أن: ت (م|ج) = ت (م) $\frac{\text{ت(ج|م)}}{\text{ت(ج)}}$

ولحساب ت (ج) نستعمل قانون الاحتمال الإجمالي:

ت (ج) = ت (ج|م) × ت (م) + ت (ج| مَ) × ت (مَ)

= 0.99 × 0.0001 + 0.01 × 0.9999 = 0.01

وبوضع القيم في معادلة نظرية بايز يتنج أن:

ت (م|ج) = 0.0001 × $\frac{0.99}{0.01}$ = 0.0099 وبالتقريب = 0.01

وذلك يعني أنه حتى بعد أن وجدت نتيجة الفحص الطبي إيجابية، فإن احتمال إصابتك بالمرض لا يتجاوز 1%، ويعني الاختبار أنك أكثر عرض للإصابة بالمرض بنحو 100 مرة مقارنة بما كنت عليه قبل معرفة النتيجة ولذلك ارتفع الاحتمال من 0.0001 إلى 0.01 ولكنه يبقى احتمالًا مرجوحًا. ومع ذلك فالناس يتوهمون عادة خلاف ذلك ولعل من أسباب هذا الوهم انتباه الناس إلى الزيادة الحاصلة في التصديق نتيجة التحليل الإيجابي مع إغفالهم التصديق القبلي prior credence بخصوص احتمال إصابة الشخص بالمرض (واحد كل 1000 حالة) وهو احتمال ضئيل جدًا. وينبغي للإنسان العقلاني في هذه الحالة أن يعمل بالتعديل الشرطي، فيتخلى عما يبديه الحدس لأول وهلة ويلتزم النتيجة الصحيحة التي يفضي إليها الدليل.

إبستمولوجيا الاختلاف الديني

هب أن حاخامًا وقسيسًا مكثا الليل كله يحاجّان عن آرائهما في تصوراتهما الدينية، فاجتهد القسيس أن يقنع الحاخام بأن يسوع ابن الله واجتهد الحاخام أن يقنع القسيس بأنه لم يكن كذلك، ومع اقتراب الشروق اتضحت بعض الأمور. أولًا: تبين لكل واحد منهما أن الآخر يمتلك نفس جنس الأدلة، فكلاهما على معرفة جيدة بنصوص الكتاب المقدس. وثانيًا: تبين كذلك لكل واحد منهما أنهما يتصفان بنفس القدر من الذكاء، وفي إبستمولوجيا الاختلاف يقال عن طرفي النزاع إذا اتصفا تقريبًا بتماثل الأدلة والقدرة العقلية أنهما أقران معرفيون .epistemic peers وثالثًا: لم يتزحزح أي منهما عن رأيه وانتهى النقاش والخلاف بينهما لا يزال قائمًا. ورابعًا: تأمل كل منهما الخلاف القائم بين علماء اليهود والمسيحية في شخص المسيح، وكيف أنهم لا يزالون مختلفين منذ قرون مع امتلاكهم نفس مادة الأدلة ونفس القدرات الإدراكية وممارستهم للنقاش والجدال. فهل من العقلاني أن يستمرا على آرائهما؟ يجيب أنصار الشكّية الدينية بالنفي على هذا السؤال.

ويلاحظ أن الاختلاف المقصود هنا ليس أي اختلاف، فإذا اختلف مهندس متقن مع طبيب أسنان في طريقة إنشاء برج سكني معين، ولم يكن للطبيب أهلية علمية هندسية يتكلم بها، إنما كان يتكلم بالظن والتخمين، فلن نحتار في التصرف الأمثل مع مثل هذا الاختلاف؛ سنأخذ برأي المهندس لخبرته وعلمه في المسألة المتنازع عليها دون التفات لرأي الطبيب. إنما الكلام عن الاختلاف **المنهجي** الواقع بين أهل الخبرة المشهود لهم بالاطلاع في الفن المعين. والمقصود بالمنهجي ما كانت متفشيًا عالميًا ومستمرًا عبر الأزمان، ومن ذلك الاختلاف بين أهل الأديان وبعضهم والاختلاف بين جملة المتدينين وجملة اللادينيين. فأنصار الشكية يرون أن وقوع مثل هذا الاختلاف يقتضي تقليل ثقتك في رأيك ومراجعته، لاسيما إذا علمت أن خصومك على اطلاع كامل بأدلتك في المسألة المختلف فيها ولم يكن معك سبب مستقل عن موطن النزاع يجعلك تثقك في حكمك أكثر من أحكامهم.

ولا يستلزم ذلك النوع من الاختلاف تقليل الثقة أو مراجعة الرأي إلا على تصور معين للعقلانية يسلّم ببعض المبادئ مثل: أن الحق واحد لا يتعدد. فقول بعض الفلاسفة إن العقلانية تقضي من الإنسان أن يراجع ثقته في رأيه عند وقوع الخلاف مع النظير المعرفي، لا يستقيم إلا اذا سلّمنا بفردانية الحق، وأن وقوع الخلاف يعني أن أحد المختلفين مخطئ ولابد، فلا يمكن أن يكونا على صواب معًا ولو أمكن لما كان ثمة حاجة إلى المراجعة. ويطلق على هذه المسلمة في الإبستمولوجيا المعاصرة، التفرد Uniqueness. وهكذا يرى أنصار الشك الديني أنه بناءً على صحة مبدأ التفرد، فلابد أن يكون أحد طرفي النزاع قد توصل إلى اعتقاده بالخطأ وأن العقلانية توجب عليه التنازل عن رأيه ومراجعته. فإذا كانت أطراف النزاع ممن يعدّون من أهل العلم في المسألة، وكان كل طرف على علم بأدلة الآخر، ولم يكن لأحدهم سبب مستقل عن النزاع يدل على أنه هو الطرف المخطئ أو الطرف اللاعقلاني، وجب التنازل عن الثقة العالية في الحكم في المسألة المتنازع عليها. وإذا لم يصح مبدأ التفرد، وهو ما قال به بعض الفلاسفة، أمكن القول بأنهم على اختلافهم وكونهم أقرانًا= عقلانيون في

التمسك بمعتقداتهم. والقول بأن نفس الأدلة في المسألة المعينة قد تفضي في حالات خاصة إلى نتائج مختلفة كلها حق وصواب، يطلق عليه في الإبستمولوجيا المعاصرة مبدأ التسامحيّة .permissivism ولهذا المبدأ صور مختلفة، فمن أنصار التسامحية من يرى جواز أن تدل نفس جملة الأدلة على ق وعدم ق، ويطلق على هذا الاتجاه التسامحية المفرطة radical permissivist، ومن أنصار التسامحية من يضيق الأمر فيجوّز أن تدل جملة الأدلة في حالات معينة على صحة ق والتوقف فيها أو غلبة الظن في صدقها ويطلق على هذا الاتجاه التسامحية المعتدلة moderate permissivist وهناك من يضيق نطاق التصديقات المسموح بها أكثر بحيث تنحصر في نطاق أضيق، بين الظن واليقين مثلًا. وبناء على التسامحية تقوم المذاهب التعددية الدينية بمختلف درجاتها.

وإذا تأملت هذا الدليل الناتج عن حقيقة وقوع هذا النوع من الاختلاف الذي قد يقتضي تقليل ثقتك في رأيك أو تقويض اعتقادك ولو مؤقتًا حتى يتنسى لك إعادة النظر= إذا تأملت هذا الدليل وجدت أنه دليل لا يتعلق مباشرة بنفي أو ثبوت محتوى القضية المختلف فيها، وإنما هو دليل منفك عن محتوى القضية، يتعلق بها تعلقًا بعيدًا، وتسمى هذه النوعية من الأدلة أدلة الرتبة الأعلى higher-order evidence، تمييزًا لها عن الأدلة المتعلقة بثبوت أو نفي محتوى القضية تعلقًا قريبًا وتسمى أدلة الرتبة الأولى first-order evidence. ومن متعلقات أدلة الرتبة الأعلى: طبيعة أدلة الرتبة الأولى، والأدلة عليها، والأدلة على أهليتك لتكوين المعتقد نفسه. ومن الأمثلة المشهورة لأدلة الرتبة الأعلى شك داروين الذي جاء ذكره في رسالة أرسلها إلى وليم جراهام، إذ نشر هذا الأخير كتابه عقيدة العلم The Creed of Science سنة 1881 وناقش فيه مقتضيات النظريات العلمية الحديثة على الفلسفة واللاهوت والأخلاق، فلما أرسل نسخة منه إلى تشارلز داروين، أرسل داروين إليه رساله يشكره فيها ويمتدح كتابه، وكان مما جاء فيها:

لقد أبنت عما في نفسي من اقتناع دفين بأن الكون لم يأت من عمل

الصدفة بما لا أقدر على بيانه وإيضاحه، غير أني يخالجني دائمًا شك شنيع فيما يراه عقل الإنسان الذي تطور من عقل حيوانات أدنى، هل لآرائه أيه قيمة أو جدارة بالثقة؟ أيمكن لأحد أن يثق في آراء أنتجها عقل قرد إن كان ثمة آراء في مثل هذا العقل؟[8]

يجسد كلام داروين هذا مثالًا نموذجيًا لأدلة الرتبة الأعلى، فقد اعتبر الأصل التطوري للعقل البشري والآلية التطورية التي يفترض أنها عملية لا تقصد الوصول إلى معرفة الحقائق وفهم الواقع كما هو وإنما تأدية وظائف تزيد من فرص بقاءنا على قيد الحياة = اعتبر داروين ذلك واتخذ منه دليلًا للشك في أهلية العقل البشري على الوصول إلى الحقائق والتي منها حقيقة أن (الكون لم يأت نتيجة الصدفة). وكما ترى، لا يتعلق دليل التطور هذا بقضية (الكون لم يأت نتيجة الصدفة) تعلقًا مباشرًا قريبًا، فهو لا يتحدث عن محتواها ولا يتوجه لمعارضة الأدلة من الرتبة الأولى التي تثبت أن للكون خالقًا أو أن الكون لم يأت نتيجة صدفة بالتعرض لخصائص الكون وخصائص الصدفة مثلًا. ولذلك فإن دليل الرتبة الأعلى قد يقتضي تقويض دليل الرتبة الأولى وإن صح استدلال الرتبة الأولى. أي حتى إذا استدل داروين استدلالًا صحيحًا بحسب ما معه من أدلة (الرتبة الأولى) على أن الكون لم يأت نتيجة الصدفة فإن علمه بالتطور والآلية التي يقوم عليها يعطيه دليلا من الرتبة الأعلى يقتضي تقويض ثقته في استدلاله من الرتبة الأولى.

وهكذا ذهبت طائفة من الفلاسفة في اعتبار وقوع الاختلاف **المنهجي** إذ عدّوه دليلًا من الرتبة الأعلى يقتضي توهين الرأي المختلف فيه وإن كان لأطراف النزاع أدلة من الرتبة الأولى يستدلون بها على صحة ما يرونه، ويعد الاختلاف الديني مثالًا للاختلاف المنهجي الذي اتخذ منه بعض الفلاسفة دليلًا للشك في الأهلية الإدراكية للبشر وقدرتها على الوصول إلى الحقيقة في المسائل الدينية.

---

(8) للإطلاع على الرسالة كاملة انظر https://www.darwinproject.ac.uk/letter/?docId=letters/DCP-LETT-13230.xml

وفي هذا الكتاب الذي نقدم له مناقشة لهذه الحجة الشكية، يجتهد فيه المؤلف في الرد أنصار الشك الديني بمختلف صورهم، ويدافع عن عقلانية الالتزام الديني بشقيه: النظري الاعتقادي والعملي السلوكي، ويستعمل في رده نظريات من الإبستمولوجيا البايزية وفلسفة الدين معًا، وبذلك يكون الكتاب الأول من نوعه الذي تناول هذه المسألة بهذا المزج بين الأدوات الفلسفية. والكتاب مناسب لكل من يرغب في تصور الجدل الفلسفي الغربي في إبستمولوجيا الاختلاف عامة وإبستمولوجيا الاختلاف الديني خاصة.

وقد رأيت أن أغيّر عنوان الكتاب الأصلي الذي هو «الاختلاف والاحترام والالتزام الديني» بإضافة عنوان رئيس وجعل العنوان الأصلي عنوانًا فرعيًّا، ليكون أقرب إلى إيصال مضمون الكتاب إلى القارئ، فقد يظن ظان أن الكتاب في رصد حالات الاختلاف الديني والتعامل معها سلوكيًّا مثلًا، بيد أن الكتاب، كما ذكر المؤلف في مقدمته، كتاب كتبه مشتغل بالإبستمولوجيا للإبستمولوجيين. ولذلك استحسنت أن أجعل عنوان الكتاب: إبستمولوجيا الاختلاف الديني: الاختلاف واحترام الرأي الآخر والالتزام الديني.

محمد سيد سلامة

مراجع المقدمة

Benton, Matthew A. "Disagreement and Religion: Problems and Prospects." In *Religious Disagreement and Pluralism*, edited by Matthew A. Benton and Jonathan L. Kvanvig. New York: Oxford University Press, 2021.

Bradley, Darren. *A Critical Introduction to Formal Epistemology*. New York: Bloomsbury Academic, 2015.

Comesaša, Juan. *Being Rational and Being Right*. New York: Oxford University Press, 2020.

Douven, Igor, and Jonah N. Schupbach. "Formal Epistemology." In *The Oxford Handbook of Topics in Philosophy*, edited by Oxford Handbooks Editorial Board, 0. New York: Oxford University Press, 2017.

<https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199935314.013.19>.

Greco, Daniel. *Idealization in Epistemology: A Modest Modeling Approach*. New York: Oxford University Press, 2023.

Staffel, Julia. "Bayesian Norms and Non-Ideal Agents." In *The Routledge Handbook of the Philosophy of Evidence*. New York: Routledge, 2024.

Sturgeon, Scott. *The Rational Mind*. New York: Oxford University Press, n.d.

Titelbaum, Michael G. *Fundamentals of Bayesian Epistemology*. New York: Oxford University Press, 2022.

Wedgwood, Ralph. *Rationality and Belief*. New York: Oxford University Press, 2023.

Ye, Ru. *Higher-Order Evidence and Calibrationism*. Elements in Epistemology. New York: Cambridge University Press, 2023.